

## تحرك عاجل

### أجروا التحقيقات بشأن تعذيب أحد الكاشفين عن الفساد

محمد بن حليمة هو ناشط ومسؤول عسكري سابق كشف عبر شبكة الإنترنت عن أعمال فساد مزعومة ارتكبتها مسؤولون عسكريون رفيعو المستوى بالجزائر. وطلب اللجوء إلى إسبانيا، إلا أن سلطات البلاد أعادته قسراً إلى الجزائر في مارس/آذار 2022. وعرضته السلطات الجزائرية للتعذيب وسوء المعاملة واحتجزته في سجن الحراش بالجزائر العاصمة، قبل نقله إلى سجن البلدية العسكري. ويواجه بن حليمة حالياً محاكمات في إطار عدة دعاوى أمام محاكم عسكرية ومدنية. وحُكِم عليه بالإعدام غيابياً بتهمة التجسس والانشقاق، بينما كان لا يزال طالباً للجوء إلى إسبانيا.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس الجمهورية الجزائرية

عبد المجيد تبون

رئاسة الجمهورية

ساحة محمد صديق بن يحيى، المرادية، الجزائر العاصمة

16000 الجزائر

فاكس: +213 02169 15 95

[البريد الإلكتروني: Presenditel@el-mouradia.dz](mailto:Presenditel@el-mouradia.dz)

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن بواعث القلق بشأن مزاعم التعذيب التي أثارها محمد بن حليمة، أحد الكاشفين عن ممارسات الفساد والذي يُحتجز داخل زنزانة انفرادية بسجن البلدية العسكري منذ 28 أبريل/نيسان 2022؛ فُيَسَجَّن بن حليمة بزناينة صغيرة ولا يخرج منها سوى 10 دقائق فقط يوميًا دون أي صورة من التعامل مع غيره من السجناء. وفي 19 جوان/حزيران 2022، زَعَم بن حليمة أمام قاضي محكمة القليعة أن عناصر الأمن العسكري بمركز السحاولة التابع لجهاز المخابرات في الجزائر العاصمة عذَّبُوهُ وأساءوا معاملته لعدة أيام، بعد إعادته القسرية إلى الجزائر في 24 مارس/آذار 2022. واشتملت مزاعم بن حليمة على تجريده من الملابس وسكب مياه شديدة البرودة على بدنه.

وذكر أفراد أسرته، خلال زيارتهم له المسموح بها كل أسبوعين، أنهم لاحظوا فقدان وزنه على نحو واضح، وشحوب وجهه وظهور دوائر داكنة تحت عينيه. وخلال زيارة الأسرة له في 19 جوان/يونيو 2022، لاحظت أن شاربه تعرَّض للنتف لا الحلق، ووجود الكثير من الثقوب الصغيرة في يديه وذراعيه، كما لو أن جلده تعرَّض للخزَّ بما قد يكون قلامه أظافر أو أداة ساخنة. وطلبت أسرته إجراء تحقيق بشأن مزاعم تعذيبه، في رسالة مُوجَّهة في 25 جوان/حزيران 2022 إلى السلطات الجزائرية بما فيها النائب العام العسكري ورئيس الجمهورية ووزير العدل. وفي الرسالة نفسها، أعربت أسرة بن حليمة عن شكواها من الظروف التي تتعرَّض لها خلال الزيارات المسموح لها بإجرائها له في سجن البلدية العسكري، إذ تجعل إدارة السجن أفراد أسرته ينتظرون مقابله، إلى أن يوشك وقت الزيارة الرسمي على الانتهاء، بينما تكون جميع أسر السجناء الآخرين قد أنهت زيارتها قبل أن يُسَمَّح لأفراد أسرة بن حليمة برؤيته لأقل من 10 دقائق في حضور حراس السجن.

وفي 19 و22 جوان/حزيران 2022، بثَّ التلفزيون الوطني الجزائري مقاطع فيديو جديدة لمحمد بن حليمة بعنوان "اعتراف جديد من الإرهابي بن حليمة". وتنتهك هذه المقاطع، التي يعتبرها محاموه تشهيرية، حقوقه في الخصوصية والمحاكمة العادلة على نحو خطير، وتضر بسير عملية التحقيق معه.

ونحثكم على ضمان الإفراج على الفور عن محمد بن حليمة، وعلى إنهاء ملاحقته القضائية بالتهم التي ترجع إلى ممارسة حقوقه في حرية التعبير والتجمع السلمي، وإلغاء الحكم بإعدامه. وريثما يُفْرَج عنه، نحثكم على ضمان أن تفي ظروف احتجازه بالمعايير الدولية، وأن يحظى بالحماية من التعرُّض

للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وأخيرًا، نحثكم على مواصلة منحه الحق في التواصل بانتظام مع أسرته ومحاميه، والامتناع عن ممارسة أي نوع من التهيب ضد فريق دفاعه. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

محمد بن حليمة مواطن جزائري طلب اللجوء إلى إسبانيا وفرنسا، وهو مسؤول عسكري سابق كشف عن أعمال فساد مزعومة ارتكبتها مسؤولون عسكريون جزائريون رفيعو المستوى، عبر قناة على يوتيوب؛ وشارك في الاحتجاجات السلمية ضد السلطات الجزائرية التي اندلعت في 2019 بالبلاد. ولدى ترحيله إلى الجزائر، نشرت السلطات الجزائرية أنباء عن "احتجاز" محمد بن حليمة على نطاق واسع ونحو مُكثَّف في جميع وسائل الإعلام، وانتهكت على نحو خطير حقه في الخصوصية، إلى جانب حقوقه في المحاكمة العادلة، وعلى وجه الخصوص حقه في عدم إجباره على الإدلاء بشهادته تُدينه.

وبثت محطات البث الإذاعي المحلية بالجزائر مقطع فيديو "يعترف" محمد بن حليمة فيه بارتكاب جرائم التآمر ضد الدولة، مُؤكِّدًا بأنه لا يُعامل معاملةً سيئة خلال احتجازه. وكان محمد بن حليمة قد نشر بنفسه مقطع فيديو من مركز لاحتجاز المهاجرين بفالنسيا في إسبانيا، قبل ترحيله القسري إلى الجزائر، مُحدِّدًا من أن تلك الاعترافات المُصوَّرة بالفيديو لن تكون حقيقية، ولن تُشير إلى أي شيء سوى أنه "تعرَّض للتعذيب الشديد على أيدي أجهزة المخابرات".

ووفقًا للمعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية، وصل محمد بن حليمة إلى إسبانيا في 1 سبتمبر/أيلول 2019، بتأشيرة شنغن سارية. وتقدم بطلب للجوء إلى إسبانيا، وحصل على تصريح بالإقامة من السلطات الإسبانية، الذي جده وكان ساريًا حتى 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وفي 23 أوت/آب 2021، تلقى استدعاءً من مركز الشرطة في بلباو بإسبانيا. ولخوفه من إمكانية تسليمه إلى الجزائر، لاذ بالفرار إلى فرنسا بعد ذلك بفترة وجيزة. ويرجع خوفه من التسليم إلى حالة مشابهة، إذ سلَّمت إسبانيا محمد عبد الله، مسؤول عسكري سابق وطالب للجوء، إلى الجزائر في 20 أوت/آب 2021. وأُعتقل محمد بن حليمة لاحقًا وأُعيد إلى إسبانيا، ثم فتحت السلطات الإسبانية ملفًا إداريًا في 14 مارس/آذار 2022، لطرده بسبب خرق البند أ بالفقرة الأولى من المادة 54 من قانون الهجرة رقم 4 لعام 2000، بزعم أن محمد بن حليمة اشترك في "أنشطة تتعارض مع الأمن العام، أو قد تضر بعلاقات إسبانيا مع الدول الأجنبية".

واستندت السلطات الإسبانية في تبرير فتحها ملف طرده إلى صلته المزعومة بحركة "رشاد" السياسية المُعارضَة، التي أدرجتها الجزائر، في 6 فيفري/شباط 2022، في قائمة الجماعات الإرهابية. وادَّعت

السلطات الإسبانية أن حركة "رشاد" تهدف إلى اختراق المجتمع الجزائري بزرع شباب متطرفين، لتنظيم الاحتجاجات ضد الحكومة الجزائرية، وخلصت إلى أن الناشط محمد بن حليمة كان عضوًا بجماعة إرهابية. ومع ذلك، لم تقدم السلطات الإسبانية أي دليل على ممارسة الناشط للعنف، أو دعوته إلى الكراهية، أو اضطلاع به بأي أعمال أخرى يُمكن اعتبارها من أعمال "الإرهاب"، وفقًا للتعريف المُقدم من مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحماية حقوق الإنسان خلال مكافحة الإرهاب.

ويبدو أن السلطات الإسبانية لم تأخذ بعين الاعتبار السياق الذي تُوجّه فيه السلطات الجزائرية تهماً زائفة متعلقة بالإرهاب والأمن الوطني على نحو متزايد إلى النشطاء السلميين ومدافعي حقوق الإنسان والصحفيين منذ أبريل/نيسان 2021. وفي 27 ديسمبر/كانون الأول 2021، حذّر المُكلفون بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، من أن تعريف الإرهاب في قانون العقوبات الجزائري لا يتسم بالدقة على نحو بالغ، ويُقوّض حقوق الإنسان. وأشاروا إلى أن إجراء التسجيل في قائمة الإرهاب الوطنية لا يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأعربوا عن بواعث قلقهم من أنه قد يُفضي إلى وقوع تجاوزات. وفي حوالي الساعة السابعة من مساء 24 مارس/آذار 2022، أُبلغ محامو محمد بن حليمة بقرار طرد موكلهم، وتقدموا على الفور بطلب لدى المحكمة الوطنية الإسبانية يلتمسون فيه اتخاذ تدبير مؤقت بوقف ترحيله، لكنه قُوبل بالرفض؛ ومع ذلك، تبيّن لاحقًا أن الناشط كان على متن طائرة متوجهة إلى الجزائر تحت الحراسة في ذلك الوقت.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية**

يمكن استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 7 سبتمبر/أيلول 2022**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**رابط التحرك العاجل السابق:**

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde28/5608/2022/ar/>

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: محمد بن حليمة (صيغ المذكر)**